

## تفاصيل إجتماع المكافحة بين الاتحاد الأردني للتأمين والبنك المركزي عن الغرامات والأخير سيطرح مسودة ثانية للتعليمات



يمكن وصف الإجتماع الذي عقده [الاتحاد الأردني للتأمين](#) اليوم الأربعاء مع البنك المركزي الأردني ، والذي دعا إليه الثاني ، بأنه إجتماع المكافحة ، لاسيما وأن شركات التأمين ممثلة في الاتحاد برئاسة ماجد سميرات ، لم تتوارد في مكافحة المركزي بمخالفاتها حول مسودة التعليمات الخاصة بالغرامات التي يسعى الثاني في تطبيقها بعد الإتفاق عليها.

### سميرات : التنسيق المسبق بين الجهة الرقابية والاتحاد يبرهن على مدى التعاون بين أطراف الصناعة



المهندس ماجد سميرات ، رئيس مجلس إدارة الاتحاد الأردني للتأمين، لم يغفل الإشادة بمستوى التعاون المشترك بين قطاع التأمين والجهة الرقابية المنوطه بالإشراف عليه ممثلة في البنك المركزي، لاسيما وأن التنسيق المسبق بين كلاهما حول ما يرتبط بالإجراءات التي يتم إتخاذها وتمس نشاط التأمين يبرهن على هذا التعاون المثمر بين أطراف الصناعة الرقابية والتنظيمية والعاملين فيها.

سميرات، قال أن الاجتماع الذي عُقد اليوم وضم ممثلي التأمين والبنك المركزي، للتنسيق ومناقشة ملاحظات القطاع على مسودة التعليمات الخاصة بالغرامات ، قبل المضي في الإجراءات الدستورية لإقرارها ، له من الدلالات الكاشفة على مدى تعاون الجهة الرقابية.

المعروف ان الاتحاد الأردني ممثلًا في لجنته القانونية والمالية، أعدا بالتنسيق مع مجلس الإدارة ، عدداً من الملاحظات حول مسودة تعليمات الغرامات التي أعدتها البنك المركزي ، دون إغفال راي أغلب شركات التأمين عليها ، في خطوة تستهدف وضع تصور كامل للملاحظات يضمن عرض وجهة نظر جمعية عن المسودة.



ممثوا قطاع التأمين ، لن ينكروا الدور الذي يلعبه المركزي في ضبط ييقاع السوق ، مؤكدين أنه من الأهمية بمكان وجود أدوات رقابية على القطاع تكون في يد البنك المركزي، لكنهم تطلعوا في نفس الوقت بضرورة منحهم مهلة إضافية قبل تطبيق تعليمات الغرامات.

## مهلة إضافية لإختبار قانون تنظيم أعمال التأمين قبل تفعيل التعليمات الجديدة أبرز مطالب السوق من جهازه الرقابي

طلب ممثلو قطاع التأمين الأردني منهم مهلة إضافية ، كان له من المبررات المُفَقعة ، منها ذكرًا وليس حصرًا ، أن قانون تنظيم أعمال التأمين صدر قبل عام تقريبًا، وتحديديًا في 2021 ، وأن التجربة الرقابية لازالت في بداياتها ، وأن قطاع التأمين لا يزال في حاجة لمزيدًا من الوقت لتوفيق وتصويب أوضاعه بعد فهم التعليمات الرقابية الجديدة ، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا بصورة أوسع لمساعدة سوق التأمين في تجنبه أي مخالفات.



وناشد ممثلو سوق التأمين بضرورة أن لا تكون التعليمات الرقابية الجديدة سلاحًا موجّهاً للشركات ، لاسيما في تلك المرحلة شديدة الخصوصية ، والتي تشهد فيها الاقتصادات على مستوى العالم ومنها الأردن تحديات كبيرة إنعكست بطبيعة الحال على قطاع التأمين.

### الدرج في الغرامات أحد المطالب المُلحة في اجتماع المكافحة

وطالب سوق التأمين من البنك المركزي الأردني ، بأهمية تعديل مسودة التعليمات الخاصة بالغرامات ، بحيث يتم التدرج فيها بما يتلائم مع طبيعة المخالفة نفسها ، مع الأخذ في الإعتبار أهمية تطبيق نص المادة 42 من قانون تنظيم أعمال التأمين ، التي تلزم المركزي بإتخاذ إجراءات تحذيرية قبل تطبيق الغرامة ، مثل التوجيه والتوعية ، وذلك في خطوة استباقية تستهدف الحفاظ على قطاع التأمين ، مع أهمية إصدار دليلاً ارشادياً للشركات لتوعيتها وتعريفها بأسس التطبيق.

## الكلوب: ضرورة معالجة التشوّهات التي تشوّب بيئة العمل لتحقيق نتائج إيجابية



الدكتور مؤيد الكلوب ، مدير الاتحاد الأردني للتأمين

الدكتور مؤيد الكلوب ، مدير الاتحاد الأردني ، شدد على أهمية معالجة التشوّهات التي تشوّب بيئة العمل التي يعمل فيها قطاع التأمين ، ومنها على سبيل المثال تحرك البنك المركزي كرقم فاعل في المعادلة الرقابية للحد من الممارسات السلبية التي تؤثر منها شركات التأمين ، مثل إفتعال الحوادث وشراء الكرووكات ، علاوة على ما يتعلق بتقارير الخبرة ، وتقارير اللجان الطبية وغيرها من الملفات الرئيسية التي ترتبط بعمل شركات التأمين ، والتي وصفها بأنها مكملة لبيئة التشريعية للقطاع.

واشار الكلوب أن الغرض من مطالبه هو تمكين الشركات من تحقيق نتائج ايجابية والاستثمار بشكل اكبر في التكنولوجيا واستقطاب كوادر بشرية لمساعدتها في مراقبة الامتثال للمتطلبات الرقابية.

### رنا : سيتم التشاور مجدداً مع الاتحاد الأردني والشركات في المسودة المعدلة

من جهته أبدى البنك المركزي الأردني الذي حضرت ممثلة عنه رنا طهوب المدير التنفيذي لمديرية الرقابة على أعمال التأمين مرونة مع الملاحظات التي عرضت ، وأثنى على المعلومات والملاحظات التي تقدم بها قطاع التأمين على مسودة التعليمات الخاصة بالغرامات ، معلنة عن إعادة صياغة مسودة جديدة لتعليمات الغرامات ، تتضمن بعض التعديلات ، والتي لن تغفل ملاحظات سوق التأمين ، علي أن يتم إعادة التشاور مع الاتحاد الأردني للتأمين ، وكذا الشركات العاملة في السوق ، قبل إقرارها بصورة رسمية واتخاذ الاجراءات الدستورية المطلوبة قبل الموافقة عليها وتطبيقها.



رنا طهبيوب المدير التنفيذي لإدارة الرقابة على أعمال التأمين في البنك المركزي الأردني

جدير بالذكر أن الاجتماع الذي عُقد اليوم ، ضم **الاتحاد الأردني للتأمين** مثلاً في مجلس إدارته وهم ماجد سميرات ، رئيس الاتحاد، وعماد الحجة ، نائب الرئيس، بالإضافة إلى علاء عبد الجود ، والدكتورة لانا بدر ، وأسامي حنش ، أعضاء مجلس الإدراة ، علاوة على الدكتور مؤيد الكلوب مدير الاتحاد ، وعددًا من المدراء العموم لشركات التأمين. كما حضر الاجتماع ، رنا طهبيوب المدير التنفيذي لإدارة الرقابة على أعمال التأمين في البنك المركزي الأردني ، ورافت حماد ، ورويدة الجزازية ، وباسم أبو طالب.

والكادر المعنى لمناقشة ملاحظات قطاع التأمين حول مسودة تعليمات الغرامات الخاصة بأعمال التأمين والتي طرحتها البنك المركزي الأردني للنقاش مؤخرًا.



عماد الحجة – نائب رئيس الاتحاد الأردني للتأمين



علاه عبد الجواد- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني للتأمين



لانا بدر - عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني للتأمين



اسامة حنوش - عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني للتأمين